الجزائر تؤيد تمديد تخفيضات أوبك+

النفط يصعد 2 بالمئة والمستثمرون يستعدون لتقلبات الأسواق

عبد المجيد عطار

قال وزير الطاقة الجزائري عبد المجيد عطار إن الجزائر عضو أوبك تؤيد تمديدا محتملا لتخفيضات أوبك+ الحالية للإمدادات خلال الشهور القليلة الأولى من 2021، وفقا لرويترز.

ارتفعت أسعار النفط بما يقرب من اثنين بالمئة ، لترتفع شأنها شأن أسواق مالية أخرى في يوم الانتخابات الأمريكية بالرغم من أن المتعاملين يستعدون لتقلبات على حسب نتائج التصويت، ومع تزايد وتيرة الإصابات بفيروس كورونا حول العالم الذي يؤجج المخاوف حيال الطلب على الوقود، وذلك بحسب رويترز.

وصعدت العقود الآجلة لبرنت 74 سنتا، بما يعادل 1.9 بالمئة، لتجري تسويتها عند 39.71 دولار للبرميل، في حين زاد الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 85 سنتا، أو 2.3 بالمئة، لتجري تسويته عند 37.66 دولار للبرميل.

تأتي تحركات سعر النفط قبل صدور بيانات من المتوقع أن تظهر ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية 900 ألف برميل في الأسبوع الماضي بعد زيادة 4.3 مليون برميل في الأسبوع السابق.

واصدر معهد البترول الأمريكي تقريره للمخزونات ، وذلك قبل بيانات حكومية من إدارة معلومات الطاقة امس الأربعاء.

توافد الأمريكيون على صناديق الاقتراع للاختيار بين الرئيس الحالي دونالد ترمب ومنافسه جو بايدن لقيادة البلد المتضرر من الجائحة للأعوام الأربعة المقبلة، وذلك بعد حملات دعاية شرسة سلطت الضوء على مدى عمق الانقسام السياسي في الولايات المتحدة.

وجرى تداول مؤشرات الأسهم الرئيسية في الولايات المتحدة على زيادة، إذ حقق المؤشر ستاندرد آند بورز 500 زيادة 1.8 بالمئة.

في غضون ذلك، نزل الدولار الأمريكي 0.6 بالمئة مقابل سلة من العملات مع تنامي الإقبال على المخاطرة بدعم رهانات على فوز بايدن.

وتراجع الدولار يجعل النفط أقل تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، وهو ما قال متعاملون إنه ساعد في دعم أسعار الخام.

وقالت مصادر إن أوبك وروسيا تدرسان تعميق تخفيضات الإنتاج أوائل العام المقبل لدعم سوق النفط.

تصاعد الخلاف التجاري بين الصين وأستراليا

أصبحت منتجات الأخشاب والشعير الأسترالية أحدث الصادرات الأسترالية التي تنضم إلى قائمة السلع التي تواجه قيودا تجارية في الصين، في الوقت الذي تحاول فيه الحكومتان الصينية والأسترالية حل أزمة شحنة سرطان البحر الحي القادمة من أستراليا والعالقة في مطار شنغهاي.

وبحسب «الألمانية»، قال ديفيد ليتلبراود وزير الزراعة الأسترالي ، «الحكومة الأسترالية على علم بأن الصين علقت دخول صادرات الأخشاب الأسترالية من ولاية كوينز لاند وصادرات الشعير من مصدر أسترالي إضافي».

يذكر أن الصين هي أكبر شريك تجاري لأستراليا، حيث استوردت بكين خلال العام المالي الماضي نحو 26 في المائة من إجمالي الصادرات الأسترالية بقيمة بلغت 235 مليار دولار أسترالي.

وكانت الخلافات التجارية تصاعدت بعد توتر العلاقات بين الصين وأستراليا خلال العام الجاري بعد إعلان الأخيرة دعمها الدعوات الأمريكية لإجراء تحقيق دولي لمعرفة أصل جائحة فيروس كورونا المستجد بعد أن انتقل الفيروس من الصين إلى باقي دول العالم.

وخلال الأشهر الأخيرة، فرضت الصين قيودا تجارية على مشروبات، ولحم البقر.

من ناحيتها، ذكرت إدارة الجمارك الصينية، أنه تم العثور على آفة خنفساء البارك في واردات الأخشاب من كوينز لاند وبذور أعشاب ملوثة في إحدى شحنات الشعير.

بينما قال وزير الزراعة الأسترالي، إن «أستراليا تفرض قواعد تنظيمية قوية تضمن السلامة والأمن الحيوي لكل المنتجات التي تصدرها.. سنعمل مع السلطات الصينية على التحقيق في هذه المشكلات وحلها».

وتأتي هذه الأنباء في الوقت الذي تتزايد فيه قائمة الصادرات الأسترالية التي تواجه قيودا جمركية من جانب السلطات الصينية في ظل تصاعد التوتر الدبلوماسي بين بكين وكانبرا.

وكان سيمون برمنجهام وزير التجارة الأسترالي، قد أكد ، أنه على علم بأن صادرات سرطان البحر تواجه مشكلات في التخليص الجمركي في الصين.

وقال برمنجهام، وفقا لما نقلته وكالة الأنباء الأسترالية، «نحن على علم بالتقارير المتعلقة بقضايا التخليص الجمركي المتعلقة بواردات المحار الممتاز إلى الصين، ونعمل من كثب مع الصناعة لتأمين توضيح هذا الأمر». وأضاف «من المهم اليوم ألا تقفز الناس إلى استنتاجات متعجلة.. سنستخدم كل الوسائل الضرورية عبر القنوات الدبلوماسية للعمل مع الشركات لمساعدتها على حل هذه المشكلة بطريقة مرضية».

بريطانيا تتجاهل المهلة الأوروبية بشأن خرق اتفاق «بريكست»

دانيال فيري

بوريس جونسون

أعلنت المفوضية الأوروبية ، إخفاق بريطانيا في الالتزام بمهلة نهائية حددها الاتحاد الأوروبي للرد على شكوى رسمية بشأن خطتها لخرق اتفاق «بريكست»، من خلال قانون أقرته.

وبحسب «الفرنسية»، قال دانيال فيري المتحدث باسم المفوضية الأوروبية، للصحافيين بعد ثلاثة أيام على انتهاء المهلة، التي حددتها لندن للرد على بروكسل، «حتى الآن، لم نحصل على رد من المملكة المتحدة». وقال «نفكر بالتالي في الخطوات المقبلة، وبينها إصدار رأي مبرر»، وهي المرحلة التالية في التحرك القانوني الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي ضد بريطانيا قبل شهر، وتسبق التوجه إلى القضاء الأوروبي.

ولطالما حاولت لندن وبروكسل قدر الإمكان فصل خلافهما بشأن مشروع قانون السوق الداخلية، الذي يتضمن رجوعا جزئيا عن «بريكست»، عن المحادثات التجارية التي بلغت «مرحلة حرجة» قبل أيام قليلة، وفقا للمفوضية.

وقد تفسر هذه الرغبة في عدم ترك هذا الجدل يعرض المفاوضات للخطر، بالحذر الذي يلتزمه الاتحاد الأوروبي قبل المضي قدما.

وبدأت المفوضية في الأول من (أكتوبر) إجراء بتهمة انتهاك الاتفاق ضد المملكة المتحدة بسبب قانونها. وكان لدى لندن شهر للرد.

ويهدد مشروع القانون المعني بعض الالتزامات التي تعهدت بها المملكة المتحدة في الاتفاق الذي يؤطر خروجها من الاتحاد الأوروبي، وقد حل رسميا في 31 (يناير) الماضي، ولا سيما الأحكام الخاصة بتجنب عودة وضع حدود فعلية في جزيرة إيرلندا، كضمان يعد ضروريا للمحافظة على السلام فيها.

ووافق النواب البريطانيون على مشروع القانون في نهاية (سبتمبر)، وما زال النص قيد الدراسة في مجلس اللوردات، ومن المتوقع التصويت عليه في الأسابيع المقبلة.

وتأمل بروكسل في إزالة البنود الإشكالية في حال التوصل إلى اتفاق تجاري يأمل المفاوضون إبرامه قبل منتصف (نوفمبر).

وما زال هناك ثلاثة موضوعات إشكالية: وصول الأوروبيين إلى المياه البريطانية الغنية بالأسماك والضمانات المطلوبة من لندن فيما يتعلق بالمنافسة وطريقة تسوية النزاعات في إطار الاتفاق.

وقال المتحدث باسم المفوضية، «لم نصل إلى هناك بعد. لا يزال أمامنا كثير من العمل». وأقر بأنه «لم نجد حلا بعد بشأن الصيد»، وهو أحد أكثر المواضيع حساسية.

وتواصل المملكة المتحدة تطبيق المعايير الأوروبية حتى نهاية العام. وتتفاوض لندن وبروكسل بشأن اتفاق تجاري يفترض أن يدخل حيز التنفيذ في الأول من (يناير) 2021، لتجنب خروج دون اتفاق قد يكون مدمرا للاقتصاد.

وتدرس المفوضية الآن تصعيد الإجراء القانوني إلى مستوى أعلى بعدما أخفقت بريطانيا في تقديم رد في الموعد النهائي المحدد.

وكانت المفوضية قد دشنت إجراء قضائيا ضد بريطانيا في بداية (أكتوبر) الماضي بسبب مسودة السوق الداخلية، من خلال إرسال خطاب بإشعار رسمي للحكومة البريطانية.

وتعطي مسودة السوق الداخلية لرئيس الوزراء بوريس جونسون صلاحية تجاوز فقرة في اتفاق الخروج، من شأنها فرض قواعد جمارك مختلفة على إيرلندا الشمالية بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي مقارنة ببقية المملكة المتحدة.

وقال الاتحاد إن المسودة تنتهك بنود اتفاق الخروج، الذي تم توقيعه مطلع هذا العام، في حين تقول بريطانيا إن المسودة ضرورية لحماية سلامة سوقها الداخلية. وأضاف المتحدث باسم المفوضية، «لذلك نحن ندرس الخطوات المقبلة، بما في ذلك إصدار طلب لبريطانيا بالانصياع لقانون الاتحاد الأوروبي مدعوما بالأسباب».

وتأتي هذه التصريحات في ظل مفاوضات مكثفة بين ميشيل بارنييه كبير المفاوضين الأوروبيين، ونظيره البريطاني ديفيد فورست، هذا الأسبوع في بروكسل.

التضخم في تركيا يواصل ارتفاعه ويصل إلى 11.89 بالمئة

أظهرت بيانات رسمية نشرها معهد الإحصاء التركي (تركستات) ارتفاع التضخم في تركيا في أكتوبر إلى 11.89 في المائة على أساس سنوي. وكان التضخم السنوي سجل 11.75 في المائة في سبتمبر الماضي. وأفاد المعهد بحسب ما أوردته وكالة «الأناضول» التركية للأنباء بأن الزيادة الأكبر كانت من نصيب السلع والخدمات المتنوعة بنسبة ارتفاع بلغت 27.4 في المائة. وعلى أساس شهري سجل مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعا بنسبة 2.13 في المائة في أكتوبر.

وعدل البنك المركزي التركي نهاية أكتوبر توقعاته لمعدل التضخم بنهاية هذا العام بأكثر من 3 نقاط مئوية بعدما فشلت القرارات المفاجئة بشأن تثبيت أسعار الفائدة في دعم الليرة التي تراجع سعر صرفها وسط إجراءات سياسية ونزاعات دولية.

الدولار يرتفع رغم المخاطر

قفز الدولار الأمريكي وضعفت العملات الشديدة التأثر بالمخاطرة فيما تظهر نتائج مبكرة للانتخابات الرئاسية الأمريكية تقاربا شديدا في السباق بحسب «رويترز».

وقال شينيتشيرو كادوتا في باركليز «هذه بالتأكيد ليست الموجة الزرقاء التي كان يتحدث عنها البعض» في إشارة لتصور يشير لفوز الديمقراطيين بسهولة بالبيت الابيض ومجلسي النواب والشيوخ.

وبالنسبة للعملات الرئيسية نزل اليورو بما يصل إلى 1 في المائة لمستوى منخفض لم يشهده منذ أواخر يوليو تموز وسجل في أحدث تعاملات 1.1665 دولار منخفضا 0.45 في المائة خلال اليوم.

ألمانيا: ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة خلال الربع الثالث

عاود عدد الوظائف الشاغرة في سوق العمل الألمانية الارتفاع مرة أخرى خلال الربع الثالث، وفقا لما أعلنه معهد أبحاث العمل والوظائف «آي أيه بي» في مدينة نورنبرج، أمس.

وبحسب المعهد، ارتفعت هذه الوظائف في الربع الثالث بنسبة تقارب 5 في المائة لتصل إلى 934 ألف وظيفة، بزيادة 41 ألفا مقارنة بالربع الثاني، وتراجع 426 ألفا مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2019 «بتراجع يعادل 31 في المائة».

ومن المتوقع ألا تظهر تأثيرات الإغلاق الجزئي لكورونا، الذي بدأ بألمانيا ، قبل الربع الأخير من العام الجاري، بحسب «الألمانية».

واللافت للانتباه أن الشركات الصغيرة «التي يقل عدد العاملين فيها عن 50 عاملا» تصدرت الشركات التي ارتفع لديها عدد الوظائف الشاغرة.

وقال ألكسندر كوبيس، الباحث في المعهد، إن «كثيرا من الشركات تحفظت في بحثها عن عمالة منذ بدء أزمة كورونا، كما أن حالة الغموض حيال المسار اللاحق للجائحة تؤثر أيضا في سلوك الشركات في التوظيف».

ويبحث المعهد أربع مرات في العام في إجمالي عروض الوظائف، أي ما يشمل أيضا الوظائف غير المسجلة لدى وكالات العمل.

واعتمد المعهد في إعداد بيانات الربع الثالث على تلقي ردود من نحو 8500 رب عمل في كل القطاعات الاقتصادية.

ويأتي ذلك في وقت أشارت فيه تقديرات قطاع صناعة السيارات في ألمانيا إلى أن نتائج القطاع في (أكتوبر) الماضي كانت أفضل بشكل ملحوظ مقارنة بالشهر السابق عليه، وذلك وفقا لنتائج استطلاع أجراه معهد إيفو الاقتصادي.

وتعليقا على نتائج الاستطلاع، قال كلاوس فولرابه، مدير الاستطلاعات في «إيفو»، إن «الطلب على السيارات ازداد بشكل ملحوظ، وأدى هذا إلى تحسن المناخ العام بين المديرين على نحو كبير».

ووصل مؤشر «إيفو» للمناخ العام في قطاع صناعة السيارات إلى 8.5 نقطة، وهو مستوى أفضل من عام مضى.

وجاء ذلك لأن عديدا من الناس شعروا بأنهم أكثر أمانا داخل سياراتهم في ظل جائحة كورونا، كما أنه تم إنفاق جزء من الأموال التي كانت مدخرة للقيام بعطلة أو حضور فعالية، في شراء سيارة. إضافة إلى ذلك، فإن الحوافز المالية الحكومية لشراء سيارة كهربائية أو سيارة هجين، عزز الطلب داخل ألمانيا.

وارتفعت نسبة استنفاد طاقات العمل في صناعة السيارات على نحو ملحوظ إلى 86 في المائة الشهر الماضي، كما ارتفع مؤشر مناخ الأعمال في القطاع من – 20.4 إلى – 0.2 نقطة.

في المقابل، سجل مؤشر التوقعات تراجعا للشهر الرابع على التوالي من 27.6 نقطة في (سبتمبر) إلى 17.7 نقطة في (أكتوبر) الماضي.

تونس تقلص عجز الموازنة إلى 12 بالمئة من الناتج المحلي

قال رئيس الوزراء التونسي هشام المشيشي إنه سيقلص على الأرجح عجز الموازنة الذي تخطط له الحكومة إلى 12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 14 بالمئة سبق الإعلان عنها.

وبحسب (رويترز) أضاف أنه يعتزم أن يطلب من البنك المركزي تمويل عجز متوقع عند ثلاثة مليارات دينار (1.1 مليار دولار) عن طريق شراء سندات خزانة.

وأقر رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي بمرور تونس بوضع اقتصادي «صعب جدا وغير مسبوق».

وقال المشيشي في مؤتمر صحفي بمقر الحكومة إن تونس لم يسبق أن عرفت وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا بالعمق الذي تعرفه ، بحسب «الألمانية» . وأرجع المشيشي الصعوبات الى تراكمات عرفها الوضع الاقتصادي علاوة على تداعيات جائحة كورونا.

مصر: ارتفاع الاحتياطات الدولية لـ 39.2 مليار دولار

أعلن البنك المركزي المصري ارتفاع صافي الاحتياطات الدولية لدى البنك إلى 39.22 مليار دولار بنهاية أكتوبر. وكان البنك أعلن ارتفاع احتياطاته بنهاية سبتمبر إلى 38 مليار و425 مليون دولار.

وكانت الاحتياطات تراجعت في فترات سابقة من العام الجاري بضغط من تداعيات جائحة كورونا.

وكان تم تسجيل أكبر تراجع في مارس الماضي، عندما تراجعت الاحتياطات بواقع 5.4 مليار دولار إلى 40 مليار دولار. وأوضح المركزي في حينه أنه تم استخدام هذه الاحتياطات لتغطية احتياجات السوق المصرية من النقد الأجنبي وتغطية تراجع استثمارات الأجانب والمحافظ الدولية وكذلك لضمان استيراد سلع استراتيجية، بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة في ظل أزمة كورونا.

وبحسب «الألمانية» تسلمت مصر خلال الأشهر الماضية تمويلات خارجية، منها مبلغ 2.7 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، تُمثل قيمة التمويل الائتماني السريع الممنوح للحكومة المصرية لمواجهة تداعيات كورونا.